

الكلمة الافتتاحية للسيدة الكاتبة العامة
بمناسبة الورشة التحضيرية للإعداد التشاركي لخطة العمل
الوطنية الثالثة للحكومة المنفتحة

09 ماي 2023

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السيدات والسادة أعضاء لجنة الإشراف للحكومة المنفتحة،
السادة ممثلي مبادرة الشراكة للحكومة المنفتحة،
السيداتان ممثلتا منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية،
السيدة المنسقة الوطنية لمشروع دعم الحكومات المنفتحة الفرنكوفونية

PAGOF2

اسمحوا لي في مستهل هذا اللقاء، أن أرحب بممثلي القطاعات الحكومية وهيئات الحكامة والمؤسسات العمومية والمجتمع المدني، أعضاء لجنة الإشراف للحكومة المنفتحة بالمغرب، وأن أتوجه بالشكر لممثلي مبادرة الشراكة للحكومة المنفتحة على مواكبتهم المستمرة للجنة الإشراف ولفريق العمل المكلف بهذا الورش بالوزارة. كما أغتنم هذه الفرصة لأشكر شركانا الدوليين منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE و Expertise France لدعمهم الدائم ولمساهماتهم القيمة في تنظيم هذه الورشة الهامة والتي تندرج في إطار التحضير للإعداد التشاركي لخطة العمل الوطنية الثالثة للحكومة المنفتحة.

حضرات السيدات والسادة،

كما تعلمون، سيتم قريباً الانتهاء من المدة المخصصة لتنزيل خطة العمل الوطنية الثانية للحكومة المنفتحة للفترة 2021-2023. وفي هذا الصدد، لا بد من التنويه بالدور الكبير الذي لعبه أعضاء لجنة الإشراف في إعداد هذه الخطة بطريقة تشاركية مع المواطنين والمواطنات وفعاليات المجتمع المدني، وذلك وفقاً للمعايير الدولية والممارسات الفضلى في هذا المجال.

إذ تم في هذا الإطار، تنظيم 10 لقاءات تشاورية موضوعاتية، وإطلاق فضاء رقمي خاص على مستوى بوابة الحكومة المنفتحة، لتلقي أفكار ومقترحات المواطنين والمواطنات والفاعلين الجمعويين، من أجل استثمارها لإعداد خطة العمل الوطنية الثانية.

وقد عرفت هذه اللقاءات التشاورية مشاركة فاعلين عموميين ومسؤولين بمختلف المؤسسات والإدارات المعنية، كما شكلت مناسبة لتعبئة فعاليات المجتمع المدني المعنية على المستويين المحلي والجهوي للمساهمة في هذا الورش الوطني الهام.

والجدير بالذكر، أن هذه المرحلة، التي عرفت مشاركة حوالي 800 مواطنة ومواطن وفاعل جمعوي، أسفرت عن تلقي أزيد من 230 فكرة مقترحة، تم تقاسمها مع مختلف المؤسسات والإدارات المعنية من أجل تحليلها ودراستها وتحديد تلك التي يمكن إدراجها في إطار مشاريع التزامات للفترة 2021-2023. على إثر ذلك، وبعد تشاور عمومي نظم في هذا الصدد، تم اعتماد خطة عمل مكونة من 22 التزاما في مجالات الشفافية وجودة الخدمات العمومية، المساواة والشمولية، العدالة المنفتحة، المشاركة المواطنة والجماعات الترابية المنفتحة.

وتجدر الإشارة إلى أنه تحديد ونشر مأل جميع الأفكار والمقترحات التي تم تجميعها مع إعطاء توضيحات بشأن المقترحات التي لم يتم قبولها أو إدراجها في إطار التزامات.

موازاة مع ذلك، تمت مواكبة مرحلة الإعداد المشترك لخطة العمل الوطنية الثانية بمخطط تواصل خاص يعتمد بالأساس على الوسائل الرقمية، نظرا للظروف الناجمة عن تفشي جائحة كوفيد- 19 في هذه الفترة، وذلك لضمان مشاركة واسعة للمواطنين والمواطنات والفاعلين الجمعويين في هذا الورش.

ورغم هذا النجاح على مستوى المنهجية، فإن محتوى هذه الخطة لم يرق بشكل كاف لتطلعاتنا لاسيما من ناحية الأثر التحويلي

للاتزامات، وذلك وفقا لتقييم خبراء مبادرة الشراكة للحكومة المنفتحة. لذا فنحن مطالبون ببذل مزيد من الجهودات لتجويد منهجية إعداد خطة عملنا المستقبلية لضمان الحصول على خطة عمل تضم التزامات تتماشى مع أولويات بلادنا، أقل من ناحية العدد وأكبر من ناحية الأثر.

السيدات والسادة أعضاء لجنة الإشراف، إنني على ثقة بأن خبرتكم وكفاءتهم، سواء في القطاع العام أو في المجال الجمعي، ستمثل قيمة مضافة كبيرة لرفع هذا التحدي، إذ نطمح معا عبر تعبئة ذكائنا الجماعي للتفكير والتوافق حول منهجية مبتكرة وفعالة لإعداد خطة عملنا الوطنية الجديدة لتسهم بالشكل الكافي في تنزيل مبادئ الانفتاح وتحسين التدبير العمومي والارتقاء بجودة الخدمات العمومية.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أجدد الترحاب بكافة أعضاء لجنة الإشراف وشركائنا الدوليين، وأتمنى كامل التوفيق والنجاح لأشغال هذه الورشة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.